الأمم المتحدة S/PV.7715

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٧١٥**

الثلاثاء، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد ليو جيايي
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1617195 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/٢٠١٦/٥٣١، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦). أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أتقدم بخالص تعازينا إلى ممثل الولايات المتحدة في أعقاب الهجوم المروع في أورلاندو يوم السبت. كان هذا عملا إرهابيا بغيضا ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وللولايات المتحدة دعم المملكة المتحدة الكامل، وآمل أنه الدعم الكامل من هذا المجلس بأكمله فيما يتجاوز هذه المأساة المروعة. من المؤسف أنه من الواضح الآن أكثر من أي وقت مضى أننا جميعا معرضون لتهديد الإرهاب وأولئك الذين يتبعون الأيديولوجيات الإرهابية. يتحتم علينا قطعا أن نحارب هذه التهديدات معا، أن نكافحها كمجلس موحد. ولذا فإني أرحب ترحيبا حارا باتخاذ القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦) اليوم بالإجماع.

وبصفة المملكة المتحدة هي واضع المسودة الأولى بشأن هذه المسألة، فقد أولت أولوية لاتخاذ إجراءات مجدية لمكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة إلى ليبيا. ونفعل ذلك كدليل على دعمنا لحكومة الوفاق الوطني الليبية. إنها تحرز تقدما، وتسيطر على أجهزة الحكومة في طرابلس وبدأت في ترسيخ سلطتها، لكن من الواضح أن هذا التقدم لا يزال يواجه تحديات. حظر الأسلحة القائم لم يوقف بالكامل تدفق الأسلحة.

الأسلحة غير المشروعة تقوض السلام والأمن في المنطقة. فهي تمكن الإرهابيين من القتل والتشويه، والتسبب في المزيد من الفوضى لشعب ليبيا والمنطقة، الذين عانوا طويلا. وعليه يخول هذا القرار جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية اتخاذ خطوات محددة ومدروسة ردا على ذلك. إنه يمكننا من اعتراض طريق السفن في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا عندما نعتقد أن على متنها أسلحة متجهة إلى ليبيا أو منها. إنه يمكننا من التفتيش عن الأسلحة ومصادرتها والتخلص منها وتحويل السفن إلى ميناء مناسب لتيسير عملية التخلص تلك.

وباتخاذ هذا القرار اليوم، دعونا نتذكر أننا لم نتخذ سوى خطوة واحدة. إنها منطقية ومتناسبة وضرورية. الليبيون بحاجة

إلى دعمنا، وأود أن أشيد بشجاعة القوات الليبية التي تقاتل وتهزم بصورة متزايدة داعش في بنغازي وفي سرت وفي أماكن أخرى. لكن ليبيا تواجه تهديدا مزدوجا. ومثلما تواصل داعش استغلال الأراضي الليبية، تواصل العصابات الإجرامية استغلال خوف من يلتمسون مستقبلا أكثر أمنا. أصبحت مياه البحر المتوسط الآن مرادفا للمعاناة؛ يرى كثير من الناس أنه لا خيار أمامهم سوى الهرب والمخاطرة بكل ما يملكون، فربما يمكنهم النجاة إلى بر الأمان.

ومع اتخاذ هذا القرار اليوم، لنعيد أيضا تأكيد دعمنا لبعثة الاتحاد الأوروبي، العملية صوفيا، وكل ما تقوم به لمعالجة أزمة المهاجرين. نحن نؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها من أجل بناء قدرات خفر السواحل الليبي، وكما أوضح رئيس الوزراء البريطاني في مؤتمر قمة مجموعة السبعة، نحن على استعداد لتوفير سفينة إضافية لمواصلة زيادة جهود الحظر. أود أن أختتم بياني بشكر جميع أعضاء المجلس على دعمهم لهذا القرار اليوم، بمن فيهم زميلانا الأوربيان من إسبانيا وفرنسا. لقد اتخذنا معا خطوة هامة إلى الأمام، خطوة من شأنها أن تساعد في تأمين الساحل الليبي، ومن شأنها أن تحد من حرية تنقل داعش، ومن شأنها أن تساعد في نهاية المطاف على معالجة أزمة الهجرة.

السيد أبو العطا (مصر): لقد صوتت مصر مؤيدة للقرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦). ويود الوفد المصري أولا أن يتقدم بالشكر لوفد المملكة المتحدة على الجهود المبذولة في هذا الإطار. كما يود إبراز ما يلي:

أولا، التأكيد على دعم مصر الكامل لمجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني في ليبيا وجهوده الرامية لإعادة الاستقرار إلى هذا البلد العربي الشقيق.

ثانيا، إن إنفاذ حظر السلاح في ليبيا ومنع وصول الأسلحة إلى العناصر الإرهابية والمتطرفة مسألة بالغة الأهمية، بل هي مسألة محورية لإنجاح جهود استئصال الإرهاب. ونعيد في هذا الصدد توجيه الشكر إلى المملكة المتحدة، إضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي أعضاء مجلس الأمن، لمبادرتها في طرح هذا القرار.

ثالثا، إن النجاح في استئصال الإرهاب في ليبيا يتطلب اعتماد نهج شامل لمواجهة هذا الخطر. ومن ثم، فإنه يتعين كذلك مواجهة كافة أشكال الدعم الذي تتلقاه الجماعات الإرهابية، وعلى رأسها توافد المقاتلين الإرهابيين إلى ليبيا، كما يتعين التصدي للوجه الثاني لهذا الخطر، وهو انتقال هؤلاء المقاتلين إلى دول المنطقة وعبر البحر المتوسط إلى أوروبا.

ولذلك، فقد نص القرار الذي اتخذناه اليوم على تكليف الأمين العام بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن يتناول هذا الخطر. ومن ثم، فإن مصر تعتزم العمل خلال المرحلة المقبلة، وبالتعاون الوثيق مع شركائها في مجلس الأمن، لمحاولة مواجهة هذا التحدي وبهدف أن تكتمل المنظومة الدولية المضادة للإرهاب في ليبيا.

رابعا، إضافة إلى ما تقدم، فإننا نكرر دعوة الجانب المصري للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، إلى تقديم الدعم للمؤسسات الأمنية الوطنية الليبية، وعلى رأسها الجيش الوطني الليبي، في إطار جهودها لمكافحة خطر الإرهاب وإزالته بالكامل. حيث أن هذا الجيش، باعتباره القوة العسكرية المهنية الوحيدة القائمة بالفعل في ليبيا، يتعين أن يكون نواة أي قوات مسلحة موحدة يتم إنشاؤها. كما نود أن نحذر، وبشدة، من خطورة الاعتماد على أي عناصر يشوبها أو شابها في الماضي الارتباط بقوى التطرف الإرهابي، سواء إن كان هذا الاعتماد في إطار بناء قوات ليبية وطنية أو في ما يتصل بتوفير التأمين لحكومة الوفاق الوطني.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لم يمنع الاتحاد الروسي اعتماد القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦).

وعندما بدأنا العمل بشأن مشروع القرار، كان لدينا انطباع بأن هذه المبادرة كان من المفترض أن تنظم الاتجار غير المشروع بالأسلحة في ليبيا. ولهذا السبب، انضم وفد بلدي إلى المناقشات بنية إيجاد مرشح إضافي فعال في المياه الدولية للبحر الأبيض المتوسط.

ولكننا أصبنا بخيبة أمل كاملة بسبب نهج بعض الزملاء لدى العمل بشأن الوثيقة. فعندما كان الأمر يستدعي معالجة مسائل مبدئية، وهو ما يتطلب الدبلوماسية، اعتمدوا على الإنذارات النهائية. والواقع أن بعض الشركاء قرروا أنهم يريدون أن تتم الموافقة على قرار بروكسل بتوسيع ولاية عملية صوفيا البحرية العسكرية بأي ثمن. وعلاوة على ذلك، شهدنا اقتراح نُهج انفرادية وأحادية الجانب بشأن القضية الرئيسية المتمثلة في إيجاد تسوية سياسية في ليبيا، والتي لم تلتزم بأحكام اتفاق الصخيرات الذي يشكل جوهر الاتفاق بين الأطراف الليبية وبيان فيينا المشترك.

وهذا اتجاه خطير جدا لأنه، في هذا السياق، يجري تجاهل الآثار الضارة لإجراءات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، حتى فيما تؤثر هذه الإجراءات سلبا على الاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا والشرق الأوسط برمته. ولكننا ما زلنا نحاول استجلاء الانتهاكات والتفسيرات الفضفاضة للقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) والانتهاكات التي ارتكبها أعضاء الناتو في عام ٢٠١١.

وقد قررنا عدم عرقلة اعتماد القرار استنادا إلى فكرتين. أولا، إن القرار ينص على إجراءات لا تتجاوز إطار الإجراءات السابقة التي وافق عليها مجلس الأمن، ألا وهي، القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) بشأن الصومال والقرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) بشأن مكافحة الهجرة غير القانونية. ويحدونا الأمل في أن يتم فعلا وبصورة كاملة، وليس بالأقوال فحسب، التقيد بنُهج الحصول على موافقة دولة العلم أثناء التخطيط للتفتيش. ونحن نسترشد بالحكم الواضح للقانون البحري الدولي، القاضي باختصاص دولة العلم في أعالي البحار. ويعبر هذا الحكم عن أحد أهم الحريات في أعالي البحار، وهي حرية الملاحة.

ثانيا، نعتقد أن طلبات الاستثناءات من الحظر على الأسلحة، ولا سيما في ما يتعلق بتوفير الأسلحة الفتاكة، سوف تُقدم لاستعراضها أمام لجنة الجزاءات التي تطبق مبدأ توافق الآراء. وسنتابع بدقة وبعناية شديدة مضمون هذه الطلبات واستعراضها. وبخصوص توفير الأسلحة الفتاكة التي تحتاجها حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، سنرحب بإنشاء البلد لقوات مسلحة تتوفر لها مقومات البقاء وذات تسلسل قيادة مركزي. بيد أن الوضع الراهن هو أنه لا وجود لهذه القوات اليوم في ليبيا. ومع ذلك، ونظرا لموقف بعض الوفود، لم يشدد القرار على هدف إنشاء قوات أمن موحدة، وهو أمر يتسم بأهمية حاسمة لاستعادة وحدة البلد ومؤسسات الدولة. والجميع يعلمون كيف تعمل الأمم المتحدة في سبيل تحقيق هذه الغايات.

فإنشاء قوات موحدة أمر منصوص عليه في بيان فيينا المشترك المؤرخ ١٦ أيار/مايو، ومجسد في القرار ٢٢٩١ (٢٠١٦)، المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه، والذي جرى بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ومن دون حكومة مركزية فعالة وجيش وشرطة مواليين، لن يتمكن الليبيون من التعامل مع جميع التحديات المقبلة.

والموقف الذي شهدناه من جانب مجلس الأمن لدى إعداد قرار اليوم يدفع المرء إلى الاعتقاد بأنه يكمن وراء القرار جدول أعمال خفي، وهو جدول أعمال لن يؤدي إلى توحيد ليبيا التي طالت معاناتها. وربما كان هناك البعض الذين يسعون للحصول على تفويض مطلق لإدارة تدفق الأسلحة إلى ليبيا حسبما يروق لهم. واليوم، فإن ذلك يعني مساعدة بعض الليبيين ضد بعضهم الآخر، وهذا سيجعل التوصل إلى تسوية

سلمية للأزمة أبعد منالا. ومما يبرهن على ذلك، في جملة أمور، الأدلة على وجود عسكري أجنبي في ليبيا دون موافقة مجلس الأمن، فضلا عن تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى البلد.

ونحن بحاجة إلى صياغة موقفنا في هذا السياق. فهل سنعمل معا أم لا؟ وينبغي ألا ننسى أن هناك قوات في ليبيا موالية للواء حفتر، تتصدى بفعالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيره من الجماعات الإرهابية المسلحة.

ومن غير المقبول تجاهل هذه الحقيقة.

والفلسفة العامة للقرار تدفعنا إلى الاعتقاد بأن مقدّميه ليسوا، بصراحة، مخلصين جدا في مكافحتهم لتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام، وللوجود الإرهابي في ليبيا. ونحن نؤكد أننا ملتزمون التزاما تاما بالتنفيذ الكامل لاتفاق الصخيرات. لكننا يجب أن نتذكر أن هذه الوثيقة ترمي إلى الموافقة على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والبرلمان في طبرق. والمؤسف أنه على الرغم من طلباتنا المتعددة، لم ينعكس ذلك في القرار، وتم تجاهله بكل بساطة.

إننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى العمل معا في محاولة لحل الصراعات الإقليمية، ومكافحة الإرهاب، وتجنب السعي إلى تنفيذ البرامج الخاصة بها. وندعو الدول الأعضاء إلى الاتحاد بدلا من الانقسام.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): إن منع تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى ليبيا يؤثر على السلام والأمن والاستقرار في ليبيا والمناطق ذات الصلة. وتؤيد الصين المجتمع الدولي في اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ أحكام قرارات المجلس المتعلقة بحظر الأسلحة في ليبيا، وخاصة المتعلقة منها بقطع القنوات والشبكات التي تستخدمها التنظيمات الإرهابية من أجل تهريب الأسلحة وحيازتها.

وتأمل الصين أن تعمد البلدان إلى تنفيذ القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦) تنفيذا كاملا وبالشكل المناسب، والامتثال لمبادئ القانون الدولي ذات الصلة، واحترام سيادة دول العلم وحقوقها ومصالحها المشروعة. والتدابير التي تتخذها البلدان لتنفيذ هذا القرار ينبغي ألا تمس بالاختصاص الحصري لدول العلم تجاه السفن ذات الصلة. وتفتيش السفن ذات الصلة ينبغي عدم القيام به إلاّ بموافقة دول العلم، ووفقا لهذا القرار.

وتأمل الصين أن تلجأ مختلف الأطراف الليبية، وفي أقرب وقت ممكن، إلى حل خلافاتها عن طريق التفاوض، واستعادة السلام، والأمن، والاستقرار في البلد، وتوحيد جهودها من أجل التصدي للتحديات في الميدان الأمني.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أضم صوتي إلى عبارات التعاطف والتعازي التي أعرب عنها وفد الولايات المتحدة لضحايا إطلاق النار الجماعي في أورلاندو، مما أودى بحياة الكثيرين من الأبرياء.

إن أوكرانيا، بتصويتها مؤيدة للقرار المتخذ اليوم ٢٢٩٢ (٢٠١٦)، انطلقت من الاقتناع بأنه، على الرغم من اعتماد حظر الأسلحة المفروض على ليبيا في عام ٢٠١١، ما فتئت التهديدات التي يشكلها تهريب الأسلحة والذخائر إلى ذلك البلد، وكذلك إلى بلدان المنطقة، آخذة في الازدياد. ففي جوّ من انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي، لا تزال الجماعات المسلحة العاملة في ليبيا، بما فيها التنظيمات الارهابية مثل تنظيم داعش أو تنظيم القاعدة، تملك القدرة على تحويل مسار الأسلحة المرسلة إلى ليبيا بشكل مخالف لحظر الأسلحة. وتستخدم هذه الأسلحة ليس من أجل زعزعة الاستقرار في ليبيا فحسب، بل من أجل تقويض السلم والأمن في شمال أفريقيا وما وراءها.

والدعم الدولي المنسق والمقدّم إلى ليبيا والمنطقة لمواجهة مسألة تهريب الأسلحة غير المشروعة مطلوب جدا الآن. ويجب

وقف تهريب الأسلحة ليس إلى ليبيا فحسب، وإنما من ليبيا أيضا. وفي هذا السياق، ترحب أوكرانيا بقرار مجلس الاتحاد الأوروبي المؤرخ ٢٣ أيار/مايو الذي يقضي بتمديد ولاية عملية صوفيا سنة واحدة، وإضافة تنفيذ حظر الأمم المتحدة للأسلحة في أعالي البحار قبالة الساحل الليبي إلى ولايتها. كما نرحب بقرار الاتحاد الأوروبي بالمساهمة في تدريب قوات البحرية وحرس السواحل الليبيَين، الأمر الذي نعتقد أنه سيعزز تدابير مكافحة انتشار الأسلحة في المياه الإقليمية الليبية.

أخيرا، يود وفدي أن يكرر دعمه لسيادة ليبيا، واستقلالها، وسلامتها الاقليمية، ووحدتها الوطنية.

السيد غاسو ماتوسيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت إسبانيا مؤيدة للقرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦)، وهي تود أن تشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم لعملية صوفيا بغية كفالة التقيد بحظر توريد الأسلحة إلى ليبيا عن طريق البحر.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تحقيق الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونحن نتشاطر سلسلة من المشاكل التي يعجز كل من الساحلين عن معالجتها بمفرده: الإرهاب، والاتجار بالبشر، وانتشار الأسلحة، من بين أمور أخرى. ولقد نجحت عملية صوفيا في السنة الأولى من عمرها، وتصدت للمهربين الذين يعرّضون أرواح آلاف الأشخاص للخطر يوميا.

وإسبانيا هي أحد أكبر المساهمين في هذه العملية. ففي أيار/مايو الماضي، وبالاتفاق مع حكومة ليبيا، بدأنا بتدريب مسؤولي خفر السواحل. وبإذن من مجلس الأمن، نود الآن أن نحسّن إنفاذ حظر الأسلحة على ليبيا، مثلما تطالب سلطاتها منذ بعض الوقت، ووفقا للالتزام الذي قطعته في المؤتمر الوزاري الذي انعقد في فيينا خلال أيار/مايو. كما نعتقد أن تعزيز الحصار من شأنه أن يعزز سلطة المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية التي جرى تنصيبها بالفعل في طرابلس.

وفي نهاية المطاف، عملية صوفيا ليست سوى مثال واحد على التزام أوروبا بليبيا. ولقد عرضنا تعاوننا على رئيس الوزراء سراج في مجالات أخرى، مثل المساعدات الإنسانية الطارئة، والرعاية الصحية، وتعزيز المؤسسات المحلية.

كذلك تتعاون إسبانيا مع ليبيا في مجالات أخرى، من قبيل تعزيز حرية الصحافة، ومكافحة خطاب الكراهية عبر سلسلة من الحلقات الدراسية لوسائط الاعلام الليبية يجري تنظيمها بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وعقدت الحلقة الدراسية الثالثة من هذا النوع في مدريد خلال حزيران/يونيه ٢٠١٥. وسوف نتابع عن كثب تطور الحالة السياسية على مدى الأشهر المقبلة، ونحن على استعداد للإسهام في استقرار ليبيا، دائما بأقصى قدر من الاحترام لسيادتها الوطنية.

والسبيل الذي اخترناه، مثلما قالت الممثلة السامية فيديريكا موغيريني في هذه القاعة قبل بضعة أيام (انظر S/PV.7705)، يتمثل في التنسيق المستمر بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة خدمة للمصلحة الجماعية للمجتمع الدولي ككل. هذا هو هدفنا الرئيسي فيما نعمل على تنفيذ القرار الذي اتخذناه للتو.

السيد مينديث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن تعازينا للولايات المتحدة وفدا وشعبا بسبب أعمال العنف المروعة التي أودت بحياة الكثيرين من الناس الأبرياء في أورلاندو.

لقد صوتت جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤيدة للقرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦) لأنها تعتقد أن التهديد الذي يشكله وجود الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة الأخرى على السلام والاستقرار في ليبيا وفي جميع أنحاء المنطقة يستدعي جهدا مشتركا من المجتمع الدولي في سبيل اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي

ينتهك حظر الأسلحة. ونحن نعتقد، ومقتنعون في الواقع، بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة هو أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في زعزعة الاستقرار وانتشار الإرهاب في المنطقة.

ومع الإذن باعتراض السفن في أعالي البحار المشتبه في نقلها أسلحة كي يستخدمها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أو غيره من التنظيمات الإرهابية في ليبيا، يجب احترام القانون الدولي الذي يشمل الحصول على موافقة الدولة التي تحمل السفينة علمها قبل القيام بأي عمليات تفتيش. وينبغي لسلطات دول العلم أن تتعاون مع عمليات التفتيش هذه. ويجب علينا أيضا أن نراعي ضرورة عدم التسبب بالتأخير الذي لا داعي له، أو التدخل غير المبرر في ممارسة حرية الملاحة وفقا للصكوك القانونية ذات الصلة بقانون البحار.

ونعتقد أنه لا ينبغي تعميم ممارسة اعتراض السفن في أعالي البحار قبالة الساحل الليبي، بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وما يتصل بها من أعتدة، لتشمل الحالات المحتملة الأخرى، ولا أن تتم هذه الممارسة في المياه الإقليمية الليبية بدون موافقة صريحة في هذا البلد.

ونحن مقتنعون بأن مكافحة الإرهاب تتطلب التنفيذ الفعال، دون أي معيار مزدوج، لقرارات مجلس الأمن التي تحظر تمويل ونقل الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية، التي ترتكب جرائم مروعة في الشرق الأوسط وأفريقيا في انتهاك للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، فإن وفد بلدي يدرك التحديات الهائلة التي تواجهها السلطات الليبية الجديدة في هذه المرحلة الانتقالية فيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى التصدي لانتشار الأسلحة ووجود الجماعات المسلحة المختلفة التي يعمل معظمها خارج نطاق السيطرة الفعلية للدولة الليبية. ويواصل المقاتلون الإرهابيون الأجانب، فضلا عن الجماعات الإرهابية والمتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة، توطيد وجودهم في ليبيا، مستغلين انهيار المؤسسات والانقسامات السياسية القائمة فضلا عن غياب المراقبةالحدودية الصارمة الناجمة عن التدخل المسلح من جانب بعض البلدان منظمة حلف شمال الأطلسي في عام ٢٠١١.

وعلى النحو الذي أشار إليه في الأسبوع الماضي المبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتن كوبلر (انظر S/PV.7706)، فإن ليبيا تغمرها الأسلحة. وهناك ما يقرب من ٢٠ مليون قطعة سلاح في بلد لا يزيد عدد سكانه على ٦ ملايين نسمة، إذ تصل إلى ليبيا بصورة غير مشروعة برا وبحرا. وهذا هو الواقع المفزع الذي يغذي النزاع ويعرض للخطر المكاسب التي تحققت في سياق العملية السياسية وكذلك من جانب حكومة الوفاق الوطني.

وفي هذا الصدد، تعتقد فنزويلا أن من الأهمية بمكان أن تنفذ السلطات الليبية خطة مجدية من شأنها تمكين الدولة من الاضطلاع الكامل بمهامها الأمنية في أسرع وقت ممكن، بما في ذلك احتكار استخدام القوة المنصوص عليه في الأحكام ذات الصلة من الاتفاق السياسي الليبي. وهذا يشمل إنشاء مؤسسات أمنية وطنية، وتسريح المقاتلين وإدماج المقاتلين السابقين وتنفيذ برامج إصلاحية فعالة في مجالي الدفاع والشرطة. ويجب على المجتمع الدولي ككل دعم ليبيا في تحقيق هذه الأهداف.

ويأتي اتخاذ هذا القرار في سياق بالغ الأهمية من حيث إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، وهي العملية التي تشجعها الأمم المتحدة، ونؤيدها جميعا. ونكرر التأكيد على أن تنفيذ الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في الصخيرات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، هو السبيل الوحيد لتحقيق حل سلمي ومستدام يمكن أن يوفر ما يلزم من المساعدة والدعم لمؤسسات الدولة الليبية كي تتمكن من

العمل بسلاسة وتسهم في إيجاد حل سلمي سياسي تفاوضي للنزاع المسلح في ليبيا.

وأخيرا، نود أن نؤكد مجددا التزامنا الراسخ بمبدأ الاحترام الكامل لسيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كممثل لفرنسا.

وكما فعلت بالأمس باسم رئاسة مجلس الأمن، أود هنا، باسم فرنسا، أن أعرب مرة أخرى لأصدقائنا الأمريكيين والشركاء عن تعازينا الحارة وتضامننا الكامل خلال هذا الأوقات الأصعب.

ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٢٩٢ (٢٠١٦) بالإجماع، الأمر الذي جاء نتيجة للمبادرة المشتركة التي أطلقها ثلاثة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن، مع تولي المملكة المتحدة صياغة النص. وفي أعقاب التصويت والبيانات التي أدلي بها توا، أعتقد أن هناك العديد من النقاط البارزة.

أولا، تتناول هذه الوثيقة في المقام الأول ضرورة أمنية ملحة. وبما أن انتهاكات حظر الأسلحة المفروض على ليبيا لا تزال جارية، مؤججه عدم الاستقرار في البلد، ومستفيدا منها داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، فمن المحتم أن ينشئ مجلس الأمن، في أسرع وقت ممكن، إطارا ملائما للعمل يوفر للمجتمع الدولي وسيلة حقيقية وفعالة لتنفيذ الحظر التي فرضه مجلس الأمن، دون المساس بالطبع بقدرة حكومة الوفاق الوطني على طلب الإعفاءات الملحقة بتلك الوثيقة.

وهذا القرار يجعل من الممكن الاضطلاع على نحو فعال، في أعالي البحار قبالة الساحل الليبي، بعمليات تفتيش السفن المشتبه في ضلوعها في الاتجار بالأسلحة. وهذا يمثل خطوة هامة إلى الأمام في تنفيذ حظر توريد الأسلحة في ليبيا. وسوف يسهم في استقرار البلد وفي تحقيق أمن الدول المجاورة والمنطقة ككل.

كما يجب على المجتمع الدولي العمل على وقف تدفق الأسلحة إلى ليبيا برا وبحرا، الأسلحة التي إن لم تأذن بها لجنة الجزاءات، تمثل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. ومن المحتم أيضا أن يزيد جميع الأطراف يقظته في هذا المجال.

ثانيا، إن الوثيقة متوازنة توازنا جيدا. وتمت بعناية صياغة الإذن في إطار الفصل السابع من الميثاق، بموجب القرار. وسوف يطبق في سياقات محددة جدا لا تشكك في قانون البحار، الذي يظل مبدؤه التوجيهي موافقة دولة العلم. كما أن القرار يهدف إلى تنفيذ حظر توريد الأسلحة، من أجل دعم حكومة الوفاق الوطني. كما أنه يشير بصورة مفيدة إلى أن الحكومة يمكنها أن تكون المستفيد من نقل الأسلحة المشروعة، لا سيما بغية تعزيز الذين يكافحون الإرهاب تحت سلطة الحكومة الكاملة.

ثالثا وأخيرا، ستتبع الوثيقة على الفور إجراءات ملموسة. وكما يعلم المجلس، فقد أعلن الاتحاد الأوروبي، في ٢٣ أيار/مايو، عن عزمه على الإسهام في تعزيز حظر الأسلحة في ليبيا من خلال توسيع نطاق ولاية عملية صوفيا التابعة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط. وهذا الالتزام من جانب الاتحاد الأوروبي والدعم الذي يقدمه مجلس الأمن اليوم من خلال اتخاذ القرار يشهدان مرة أخرى على الدور الرائد الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا، أساسا لمصلحة الشعب الليبي، بل أيضا بغية كفالة أمن البلدان المجاورة لليبيا، والمنطقة وأوروبا. ونرى أن هذا تطور إيجابي جدا.

وأود أن أختتم بياني بتأكيد النجاحات التي يمثله اتخاذ القرار بالنسبة لمجلس الأمن. وهو يوضح مرة أخرى قدرتنا على العمل معا على اتخاذ التدابير اللازمة لكي نكفل على نحو فعال تحقيق السلم والأمن الدوليين لليبيا موحدة يعمها الوفاق.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.